

سورية 1920 - 1958: إرث دستوري ملهم للحاضر والمستقبل

أدب وفنون : ممدوح الألووط

15 ديسمبر 2024



من دمشق عام 1920 (Getty)

المعرب

خط

من مفارقات التاريخ السوري والإقليمي أن انقلاب 8 آذار/مارس 1963، الذي شاركت فيه قوى عسكرية متعددة (بعثية وناصرية ومستقلة)، أصبح يُسمى، بعد تصفيات نيسان/إبريل 1963، "ثورة 8 آذار" باسم الحزب الحاكم (البعث). وهكذا بات هذا التاريخ عيداً قومياً على حساب عيد أعم هو إعلان استقلال "المملكة السورية العربية" في 8 آذار/مارس 1920، والذي كان يُحتفل به في سورية والأردن؛ باعتبار أن الأخير كان ضمن "المملكة السورية العربية" حتى عام 1963.

لم يكن عدد سكان سورية يتجاوز ستة ملايين نسمة عام 1963. وتضاعف هذه العدد قرابة أربع مرات حتى 2011 (أكثر من 23 مليون نسمة)، وأصبح معظم السوريين لا يعرفون سوى 8 آذار 1963 ورئيسين فقط خلال 53 عاماً؛ هما حافظ الأسد وابنته بشار.



المتابعين من خلال الصفحة العربية في دمشق عام 1918، والتي توجت بفتح اسمها مناصبه السورية العربية، وأن ينظم "مبنى الفكر العربي" ندوة إقليمية في عشان عام 2020، بحضور الأمير الحسن، حول صولة الاستقلال والدستور السوري الأول، بينما لا يُشار إلى ذلك في دمشق التي لم يبق فيها من شاهد على ذلك التاريخ سوى "شارع الملك فيصل"، بعد أن هدم "حزب البعث" في عام 1969 مبنى بلدية دمشق في ساحة المرجة من دون أي اعتبار للقيمة التاريخية لهذا المبنى الذي أعلن من شرقه استقلال "المملكة السورية" عام 1920.

أرسى دستور عام 1920 نظام حكم مدني ولا مركزي

كان أهم ما حدث خلال عهد "الحكومة العربية" هو انتخاب "المؤتمر السوري" عام 1919، والذي كلفه الأمير فيصل بوضع دستور للبلاد، وقد تحول المؤتمر بعد إعلان الاستقلال إلى مجلس تأسس بحلول أول حكومة بعد الاستقلال الثقة منه. وخلال ذلك، بدأ أعضاء المجلس، منذ 20 أيار/مايو 1920، في مناقشة "القانون الأساسي" أو الدستور السوري المقترح مادة مادة، بعد أن رفض الاقتراح بالتصويت عليه دفعة واحدة لوضع "عصبة الأمم" أمام الأمر الواقع، بعد أن قرّرت وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. كانت اللجنة السورية، آنذاك، تتفق أن إعلان الاستقلال واعتماد دستور سوري متقدم يحمي الأقليات، سوف يقطع الطريق على أي تدخل من الخارج بحجة "حماية الأقليات".

أثار ذلك انزعاجاً فرنسياً؛ إذ هدد الجنرال هنري غورو بالتقدم نحو دمشق، بينما تابع إعطاء المؤتمر السوري مناقشة بنود الدستور السوري حتى 17 تموز/يوليو 1920، أي حين اقتربت القوات الفرنسية من ميسلون؛ حيث جرت المعركة المعروفة في 24 تموز/يوليو من ذلك العام، والتي كرسحت الاحتلال الفرنسي باسم "الانتداب". ولذلك، فإنه ليس مستغرباً - كما كتبت المؤرخة الأميركية إليزابيث ف. لوميسون في كتابها "كيف سرق الغرب الديمقراطية من العرب: المؤتمر السوري في عام 1920 وتدمير التحالف التاريخي الليبرالي - الإسلامي فيه" (أصدر المركز العربي والأبحاث ودراسة السياسات ترجمته العربية عام 2022) - أن القوات الفرنسية التي احتلت دمشق كانت مكلفة بالسيطرة على مقر المؤتمر السوري ومصادرة كل ما فيه من وثائق، بهدف تقييد هذه التجربة الرائدة في وعي السوريين.

استعادة الإرث الدستوري

مع تطور الحركة الوطنية المناهضة للانتداب الفرنسي، برزت توجهات ملكية وجمهورية، إلى أن خُسم الأمر في دستور 1928 (الذي أغزه المفوض الفرنسي عام 1930) باختيار النظام الجمهوري. وبالعناد إليه، جرى انتخاب محمد علي العايد أول رئيس للجمهورية عام 1931، ومع إعلان



الدستور بعينه، لم السيد النجابه مره ثانية عام ١٩٦٤، وبعد سنته من التعديلات العسريه، جاء دستور ١٩٥٥ الذي اعثر الاحسن لمدّة اعتبارات: منها إقرار مشاركة المرأة لأوّل مرّة في الانتخابات.

ولكن بعد عدّة سنوات من ذلك، غمرت سورية "الدساتير المؤقتة" التي بدأت خلال عهد الوحدة مع مصر (١٩٥٨ - ١٩٦١)، ثم بعد احتكار "حزب البعث" للسلطة؛ حيث صدر الدستور المؤقت الأول عام ١٩٦٤، والثاني عام ١٩٦٩، والثالث عام ١٩٧١، بينما فضل الدستور الرابع عام ١٩٧٣ لإعطاء حافظ الأسد صلاحيات مطلقة لا حد لها، وتكريس "البعث" باعتباره "الفائدة في الدولة والمجتمع"، إذ يعنصر الدستور في القيادة القطرية للحزب حتى توهيج من تراه مناسباً، ومن ثم يجري الاستفتاء على هذا المرسوم.

أقرّ دستور ١٩٥٥ مشاركة المرأة لأوّل مرّة في الانتخابات

وبعد اندلاع الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١١، جرت محاولة لاحتواء المعارضة بإجراء تعديلات في ٢٠١٢ على دستور ١٩٧٣؛ فأنهيت المادة الثامنة التي تؤكد دور "البعث" بوصفه "الفائدة في الدولة والمجتمع" واستُبدلت بـ "التعددية السياسية". لم تمسّ هذه التعديلات جوهر النظام الحاكم، ولم تُقدّم جديداً في واقع الحال.

وبدا هذا واضحاً في سلوك النظام مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، الذي رسم خريطة طريق واضحة للانتقال السياسي كأن يمكن أن تُجسّد البلاد كلّ المآسي التي لحقت بها خلال عشر سنوات (٢٠١٣ - نهاية ٢٠٢٤)، والآن مع سقوط هذا النظام، ولضمان الانتقال الأمن إلى الحكم الديمقراطي، لا بدّ من إعلان واضح بالالتزام بصفحات هذا القرار الدولي الذي يعطي مصداقية للحكم الديمقراطي الجديد في سورية أمام العالم.

العودة إلى الأصل

في هذا السياق، يحقّ للسوريين أن يقتضوا بما لهم من إرث ديمقراطي، خصوصاً دستور ١٩٥٥ الذي أرسى قاعدتين مهمتين حتى اليوم: تتمثل الأولى في نظام حكم مدني يحسب البند الأول (حكومة ملكية مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام)، والثانية في نظام حكم لا مركزي لضمان تمثيل الأقليات وتمكينها من الحكم المحلي في مناطقها.

ولأجل ذلك، تمّ الدستور على أنّ العلاقة بين الدين والدولة تتمثل فقط في دين رأس الدولة (الملك فيصل)، أمّا في ما يتعلق بالأقليات، فقد قسم البلاد إلى مقاطعات وحدّد مساحة وعدد سكان كلّ مقاطعة في الحد الأدنى، وجعل البرلمان يتألف من غرفتين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ الذي يمثّل رأس الدولة نصف أعضائه، ويُنتخب النصف الآخر في المقاطعات، وجعل لكلّ مقاطعة مجلساً منتخباً وحكومة محلية.

ومن هنا، يُفترض باللجنة المختصة التي ستؤلّى وضع الدستور الجديد (كما يرضح من التعريجات) أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الإرث الدستوري الغني لسورية، ابتداءً من أفضل دستور عربي وضع في ١٩٢٥ حتى دستور ١٩٥٥ الذي اعتبر إنجازاً مهماً في وقته، وأن تضمن آلية التصويت عليه مشاركة غالبية السوريين.

* مؤرخ وكاتب كوسوفي سوري



"مملكة ألبانيا" حكاية دولة في النقالها من الشرق إلى الغرب

اقرأ آخر أخبار العربي الجديد على Google News

دلائل

سورية | العراق | الدستور

الأكثر مشاهدة

1 "سمح طرابلس" محمد السغار يسلم نفسه للأجهزة الأمنية السورية

2 السورية: حكومة أنقوش تواجه امتحان الإضراب العام

3 إلقاء أبو عمار وأمين في أنقرة: حكومة دمشق إسرائيل وحظوات بحد "فسد"

المزيد في ثقافة



رجل أسامة مثلحي: رحلة حياة في ترجمة الأدب العالمي



"بينالي الشارقة" 16: استكشاف الروابط بين الأزمنة



كاتيب من العالم: مع شاردا موهانتي



اشترك الآن في النشرة البريدية ليصلك كل جديد

البريد الإلكتروني

اشترك الآن

